اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا فى ملك الغير ولا ملك للغير وثم للتراخى الزمانى او
الرتبى الصلوة والسلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف
لا علم وعلى كرر على ليفيد نوع استقلال فكونه ابلغ وتمامه منهى عنه آله وصحبه
هو من الصحب كالركب من الراكب الغر جمع الاغر بمعنى الشريف وهو فى الاصل صاحب
الغرة وهى البياض فى الجبهة الكرام جمع كريم وفى ذكر الرفع والجزم والخفض والجر و
العدل براعة الاستهلال وهى كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتاخرون
وتكلفوا غاية التكلف وهى من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث النحو
عن الكلمة الواقعة فى الكلام من حيث الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم
بتعريف الكلام من اقسامها فقال الكلمة لامها للجنس والحقيقة من حيث هى
ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة
التشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث
هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن البعض او الكل وانما التنافى بينها وبين المركب
او بين الوحدة التشخصية الجزئية واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى
التاء فى مثلها بل الاولى احد معنييها فى نحو درجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة
بالكسر وقولهم التاء فى مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحدة لا يقتضى التنافى
بل الاختلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة
فى حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام
بمعنى الجرح لتأثيره فى القلوب ما اى شيء اذ لا ضرورة الى التخصيص اذ الدوال
الاربع تخرج بقوله ان لم تخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ
ليكون افيد ووجه العدول للاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ حسن
ذكر ما يتعلق به فقوله هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه ان

يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دورى ولا مجال هنا للجواب المشهور
فى امثاله وهو كون المراد تماما فى التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت
والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف
نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول اللاحق بالقبول والضمائر المستترة ليست
بالفاظ وكلمات حقيقة وانما هى فى حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة
ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن
تعريف الاسم ونظيرها الجملة الواقعة مسندا اليها فى نحو زيد قائم جملة اسمية فانها
فى حكم الكلمات وتاويلها لا يعجى والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها
عليها بلا فاعل لفظى اصلا وانما حكموا بوجوب استتاره حفظا لقاعدتهم من ان
كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظى كما حكموا عامر بالعدل واسامة بالعلمية كيف و
الاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت
ولا جوف فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
اصلا بل اعتبارى محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن
قد خفى على البعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعض
حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا
وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة
الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض
الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه انتهى وهذا تبجح وغرور بما هو
غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا الى غير ذلك
وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى والمستكن الحكمى وقد
اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء